

The political situation in Thailand and the abdication of King Prajadhipok from the throne (1933-1935)

Assistant Prof. Maher Chasib Hatem

Researcher: Athraa Saad Hussein

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University /Departments of Maysan



maherhatem1982@alkadhumi-col.edu.iq

adhraa_himay@alkadhumi-col.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0001-5708-2527>



<https://doi.org/10.32792/tqartj.v2i41.402>

Received 21/2/2023, Accepted 26/3/2023 , Published 26/3/2023

Abstract:

This research deals with the topic (the political situation in Thailand and the abdication of King Praja Depok from the throne 1933 1935), after the occurrence of the constitutional revolution in June 1932, which achieved radical changes in the structure of the political, economic and social system in Thailand, and the rule in it became from an absolute monarchy to A constitutional system, in addition to the fact that King Prajadipok became the first constitutional monarch to rule the Kingdom of Thailand, but it was the beginning of many differences and political conflicts between the king and the princes on the one hand and the new constitutional government on the other hand, as it caused many coups, the first of which was in 1933 by the president Ministers Mattu Pakorm, on the National Assembly, and the other led by Prince Poweradet, King Prajadipuk was forced to leave Thailand for his self-imposed exile in Europe, and from there he began bargaining with the Thai government to accept all his conditions, threatening to abdicate the throne if he did not These conditions are implemented , in return , the government rejected all his conditions, which made him save his threat , knowing that the political differences and conflicts at that time were not limited to the person of the king ,Bar Jadebok , and the government, the constitution. In Thailand, it even included members of the ruling People's Party among themselves from the civilian wing and its military counterpart, as it became competing with each other, so after getting rid of the king, each of them began working to overthrow the other through a secret struggle, in addition to some of them claiming that the government became unique. With its political decisions and ruling a dictatorial rule through one party, the People's Party, asking it to allow it to organize new political parties in the country, so that it can participate in the next elections to be held in 1933.

Keywords :-Constitutional government, People's Party , National Assembly , Political , struggles , coups , King Prajadepok abdicated , elections .



Copyright (c) 2023 Maher Chasib Hatem , thraa Saad Hussein

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الاضلاع السياسية في تايلاند وتنازل الملك براجاديبوك عن العرش (١٩٣٣ - ١٩٣٥)

ا.م. د. ماهر جاسب حاتم

الباحثة : عذراء سعد حسين

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام ميسان



maherhatem1982@alkadhumi-col.edu.iq

adhraa_himay@alkadhumi-col.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0001-5708-2527>



<https://doi.org/10.32792/tqartj.v2i41.402>

المخلص :

يتناول هذا البحث موضوع (الاوضاع السياسية في تايلاند وتنازل الملك براجاديبوك عن العرش ١٩٣٣-١٩٣٥), فبعد حصول الثورة الدستورية في حزيران عام ١٩٣٢ , والتي حققت تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تايلاند , واصبح الحكم فيها , من نظام ملكي مطلق الى نظام دستوري , فضلاً عن ان الملك براجاديبوك اصبح أول ملك دستوري يحكم مملكة تايلاند , الا انها كانت بداية لكثرة الخلافات والصراعات السياسية بين الملك والامراء من جهة وبين الحكومة الدستورية الجديدة من جهة أخرى, اذ سببت في العديد من العمليات الانقلابية كانت اولها عام ١٩٣٣ من قبل رئيس الوزراء مانو باكورن (Pakorn Manu), على الجمعية الوطنية, والآخر بقيادة الامير بووراديت (Poweradet), اضطر الملك براجاديبوك على اثرها مغادرة تايلاند متجهاً الى منفاه الاختياري في أوروبا, وبدأ من هناك مساومة الحكومة التايلاندية لقبول جميع شروطه مهدداً اياها بالتنازل عن العرش اذا لم تنفذ تلك الشروط , في المقابل رفضت الحكومة جميع شروطه , مما جعله ينفذ تهديده , علماً أن الخلافات والصراعات السياسية وقتذاك, لم تقتصر على شخص الملك براجاديبوك والحكومة الدستورية في تايلاند, بل شملت أعضاء حزب الشعب الحاكم فيما بينهم من الجناح المدني ونظيره العسكري , اذ اصبحت تتنافس فيما بينها, فبعد تخلصهم من الملك, اخذ كل منهما يعمل للإطاحة بالآخر من خلال صراع سري, فضلاً عن ان بعضهم اتهم الحكومة, بانها اصبحت تنفرد بقراراتها السياسية وتحكم حكماً دكتاتورياً عن طريق حزب واحد هو حزب الشعب , مطالباً اياها بالسماح لها بتنظيم احزاب سياسية جديدة في البلاد, تستطيع المشاركة في الانتخابات القادمة المزمع اجراؤها عام ١٩٣٣ .

الكلمات المفتاحية :- حكومة دستورية , حزب الشعب , الجمعية الوطنية , صراعات سياسية , انقلابات , تنازل الملك براجاديبوك , انتخابات.

المحور الاول : مقدمة تاريخية عن تايلاند حتى عام ١٩٣٢

تقع تايلاند (1) في وسط جنوب شرق اسيا , تحدها بورما من الغرب , ولاوس من الشمال والشرق, وكمبوديا من الجنوب الشرقي , وماليزيا جنوباً , ولها حدود بحرية مع تايلاند وبحر اندمان , وتوجد في تايلاند جزر ساحلية في بحر اندمان وخليج تايلاند, اما مساحتها فتبلغ حوالي (١٢٠, ٥١٣) كم٢, وتتكون تايلاند من (٧٦) مقاطعة, وعاصمتها بانكوك ويبلغ عدد سكانها وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٢ (٦٤,٦) مليون نسمة . (2)

ديمغرافياً, يشكل التايلانديون الاصليون حوالي (٨٠٪) في تايلاند, ويساهم الصينيون واللاويين والمونيين (Monin) والكمبوديين والهنود كل اولئك يشكلون بنسبة (٢٠٪) من اجمالي السكان , اما الديانة الرسمية للبلاد فهي البوذية , واما اللغة فهي التايلاندية . (3)

ويعود تاريخ اول استيطان بشري في تايلاند الى عام ١٤٩٥ قبل الميلاد , عندما عثر على اواني خزفية وادوات برونزية تعود الى العصور الحجرية , فضلاً عن اكتشاف ادوات قديمة لزراعة الارز تعود الى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد, كما يعتقد ان التايلانديون الذين كانوا يعرفون باسم تاي ((Tai نسبة الى لغتهم" تاي كاداي" (Tai-Kadai) التي كانت اكبر لغة عرقية لغوية يتحدث بها سكان جنوب شرق اسيا , جاءوا من جنوب الصين أو شمال فيتنام . (4)

وقد تعاقبت بعض المجموعات البشرية في السيطرة على تايلاند منها , شعب الخمير (Khmer) والمون (5) Mon) , اذ اسسوا ممالك قوية في اغلب مناطق تايلاند , وارتبطت بها سياسياً واجتماعياً وثقافياً (6) .

الا انه وبعد مدة نجح زعيم قبيلة التاي في عام ١٢٣٨ في تحقيق الاستقلال عن مملكة الخمير وقام بتأسيس مملكة خاصة به تدعى " مملكة سوخوثاي " (7) (Kingdom of Sukhothai) , التي تقع في وادي نهر تشاو فرايا (Chao-Phraya) , والذي يقع في وسط تايلاند (الحالية) , وفي القرن الرابع عشر الميلادي تحديداً في عام ١٣٥٠ تمكن القائد فرا راماثيبودي (Phra-Ramathibodi) من تأسيس





مملكة أيوثايا (8) (Kingdom-Aytthaya), على انقاض مملكة سوخوثاي , الا ان القوات البورمية غزت ايوثايا , ودمرت عاصمتها في عام ١٧٦٧, الا انه سرعان ما برز قائدين عظيمين هما تاكسين (Taksin) وشاكري (Chakkri) وطردها القوات البورمية , ثم قاما بتوحيد البلاد تحت حكم سلالة شاكري , واستمرت تلك العائلة بالسيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لغاية القرن العشرين في تايلاند , عاشت تايلاند خلالها ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية بئسة وصعبة للغاية, وقد تفاقمت اكثر في عهد الملك براجاديبوك (Prajadhipok) والمعروف باسم راما السادس (9) (Rama VII , الذي حاول جاهداً معالجتها وايجاد الحلول اللازمة لحلها , لكن دون جدوى, وعلى اثر تلك الازمة حاول البعض من الطلاب المدنيين والعسكريين الذين درسوا في اوربا , كان عددهم في البداية سبعة طلاب , وهم , بريدي فانومونج (Pridi-Banomyong) وبرايون فامونونتري (Prayoon-Phamornmontri) وفييون بيبولسونكرام ((Phibon-Pibulsonggram) وهو طالب عسكري , ولوانغ سيريراجميتري (Luang-Sirirajmaitree) وتسناي ميتفاكدي (Tasnai-Mitphakdi) وتوا ناكانونكروم ((Tua-Nakanukrom) وناب باهوليوثين (Naeb-Paholyothin) , كان ثلاثة منهم طلاب كلية عسكرية واربعة طلبة علوم متنوعة , وقد عقدوا في باريس اجتماعاً في الخامس من فبراير عام ١٩٢٧ , على شكل اجتماعات امتدت لخمسة ايام , حيث اتفقوا على ضرورة انهاء الملكية المطلقة وسن دستور للبلاد, ولتحقيق ذلك , قاموا بتشكيل حزباً سياسياً في فبراير من العام نفسه , اسمه " حزب الشعب " (10) , في باريس وتعهدوا بوضع الخطط الاقتصادية اللازمة لإنعاش اقتصاد البلاد , وتوفير الحرية والمساواة بين المواطنين , اضافة الى وضع حد للامتيازات الملكية والتفرد في الحكم . (11)

وفي عام ١٩٢٧ عاد بريدي الى تايلاند , ترأس مجموعة من (٥٠) مؤيداً لتغيير الحكم الملكي المطلق , واستبداله بحكم ملكي دستوري , وبعد حدوث الازمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣) (12) , والتي تفاقمت شدتها على تايلاند خاصة فيما يتعلق بتكلفة الارز التايلاندي على المستوى الدولي , الا انه في السوق المحلية انخفض السعر بمقدار الثلثين , مما اصاب الفلاحين بضرر شديد , وكانوا غير قادرين على دفع الضرائب وتسديد القروض , في غضون ذلك تضررت هيبة النظام الملكي . (13)





اذ لم يكن الملك براجاديبوك قادراً على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة للخلاص من الازمة , لذلك اصبحت الحكومة غير فعالة في نظر العديد من الضباط والطلاب المدنيين من البيروقراطيين , الذين رأوا في أن فكرة الثورة اصبحت امراً حتمياً لا مفر منها , وعلى اثر ذلك , قرر قادة حزب الشعب الذين اطلقوا على انفسهم اسم " المروجين " , البدء بالثورة , كان الملك آنذاك يقضي عطلته في قصره الصيفي خارج تايلاند في منطقة هوا هين (Hua-Hin) , اثناء ذلك , بدأ قادة الثورة عملياتهم في الساعات الاولى من يوم الرابع والعشرون من حزيران عام ١٩٣٢ , اذ استولوا على السلطة دون اراقة الدماء , بلغ عدد المروجين وقتذاك (١١٤) شخصاً , قادمهم بريدي وفرايا فاهول (Hhraya-Phahol) القائد العسكري , وفييون وغيرهم من القادة العسكريين المهمون في الجيش التايلاندي , اذ كان لأولئك دوراً مهماً في السياسة التايلاندية فيما بعد الثورة , فضلاً عن ذلك , كان هناك قادة آخرون من الاكاديمية العسكرية ووحدة البحرية وكتيبة المشاة شاركوا في الثورة , وبعد نجاح ثورتهم تم القبض على قائد الحرس الملكي مع (٤٠) مسؤولاً رفيعي المستوى , واحتجزوهم في قاعة انانلاساناكان (Ananlasanakan) التابعة للقصر الملكي في بانكوك , واعتقلوا امراء العائلة الحاكمة ومنهم الامير بوريفات سخومباند (Paribatra-Sukhumbhand) , الذي كان وزيراً للداخلية ووصياً للملك براجاديبوك , بعد ذلك وجه المروجين انذاراً مدته ساعة واحدة للملك , يطلبون فيه موافقته على القبول لأنشاء نظام ملكي دستوري , وان يعود للعاصمة بانكوك ليحكم كملك دستوري للبلاد . (14)

وقد وافق الملك على تلك المطالب , مشيراً الى انه كان يرغب في وضع دستور للبلاد في وقت سابق , الا ان بعض الامراء والمسؤولين الحكوميين ممن كانت لديهم سلطة نافذة قد رفضوا بشدة اقتراحه , لأسباب عدة منها , انه سيفقداهم العديد من صلاحياتهم والتي بالتالي ستهدد مصالحهم الشخصية , واوضح ايضاً بأنه لا يريد حدوث اي اعمال عنف تهدد أمن البلاد , لذلك عاد الملك الى بانكوك في الخامس والعشرون من حزيران عام ١٩٣٢ , وبعد يومين التقى قادة الثورة في قصر سوخوثاي (Sukhothai) , ثم أمر الملك براجاديبوك في السابع والعشرون من حزيران ان يرفع علم وطني تايلاندي خاص بالحكم الدستوري الجديد , ليحل محل العلم التقليدي القديم لسلالة تشاكري , في لفته رمزية منه ليبيّن مدى قبوله للأمر الواقع وعدم معارضته للحكم الجديد , وفي اليوم نفسه , شكلت جمعية وطنية مكونة من (٧٠) عضواً معيناً , ثم اختير فرايا ممانو باكورن نيتيتادا (Praya-(Manopakorn-Nititada) , الرئيس الاسبق لمحكمة الاستئناف التايلاندية , رئيساً للجنة التنفيذية التي كانت مسؤولة عن تعيين لجنة لصياغة



دستور لتايلاند, والذي سيجعل تايلاند تتمتع بسيادة القانون في اطار ديمقراطي دستوري للحكومة, لقد سعى قادة الثورة الى المزج بين المثل الغربية والواقع السياسي لتايلاند, في غضون ذلك, وقع الملك براجاديبوك على أول دستور لتايلاند (15), بعد صياغته من قبل اللجنة في العاشر من كانون الاول عام ١٩٣٢, وقد اختير مانو باكورن كأول رئيس لوزراء تايلاند, اذ انتهى بذلك حكم الملكية المطلقة. (16)

الذي امتد حوالي (٦٩٢) عاماً, لكن بالرغم من اصدار الدستور, وانهاء الحكم الملكي المطلق, الا ان هيبية واحترام التاج ظل موجوداً, اصبح الملك رمزاً للمحبة والاحترام والأمل وطموح التايلانديين, كما ان صلاحياته كانت مشابهة لصلاحيات نظيره البريطاني, اذ يمكنه نقض التشريعات مرة واحدة فقط, وبعدها يصبح اي تشريع قانوناً سارياً المفعول اذا وافقت عليه الجمعية الوطنية (17). حققت الثورة تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تايلاند, كما قللت الفوارق الطبقيّة والامتيازات التي كانت قائمة في زمن النظام الملكي المطلق, والتي كانت محتكرة للأسرة الحاكمة للبلاد اضافة الى امور مهمة اخرى.

المحور الثاني : الحكومة الدستورية وبداية الانقلابات (١٩٣٣)

بعد دخول الدستور التايلاندي الدائم حيز التنفيذ في اليوم نفسه الذي وقع عليه الملك براجاديبوك وهو (العاشر من كانون الاول ١٩٣٢), والذي كان يسمى بنظام " الوصاية ", اذ حدد المسار السياسي لانتقال الحكم على ثلاث مراحل, الاولى ديمقراطية تمثيلية كاملة, والثانية من خلال الجمعية الوطنية, والثالثة تبدأ بعد عشر سنوات من بدء الانتخابات النيابية لمجلس الامة, والتي ستكون عن طريق الشعب, وقد كفل الدستور حق تنظيم (الاحزاب السياسية), لكن بعد مرور الاشهر الاولى على الثورة الدستورية, حصل نقاش سياسي بين الجمعية الوطنية والحكومة من اجل ان تحتفظ الاخيرة بمجموعة متنوعة من الوسائل القانونية وغير القانونية, لتستطيع من خلالها ان تقيد تلك الحقوق الفردية, اضافة الى ذلك, مارست حكومة مانو باكورن ضغوطاً على وسائل الاعلام المطبوعة بشكل رسمي وغير رسمي من خلال قرارها القاضي بغلق مقراتها أو من خلال سياسة تعليق المنافذ الاخبارية, التي



اعتبرتها الحكومة بأنها تعرض على الاضطرابات في البلاد, ومنعت الحكومة حق تشكيل الاحزاب السياسية الذي كفله الدستور (18). من الواضح ان الحكومة التايلاندية الجديدة قد ضربت الدستور مبكراً, ذلك بعد منعها تشكيل الاحزاب السياسية الذي نص عليه الدستور الدائم .

فمن ناحية أدرك حزب الشعب في بداية حكمه وتحديداً (في بداية عام ١٩٣٣), ان عدد اعضائه قليل ويفتقر الى قاعدة شعبية , وبالتالي , سعى الى توسيع عضوية انصاره ليتمكن من دعم قراراته السياسية, من خلال تسجيل أحدى المجموعات رسمياً باسم " اتحاد حزب الشعب " , وعن طريق ذلك التسجيل سيتمكن الحزب من جذب عدد كبير من المسؤولين الحكوميين , وفي ذلك الوقت , انتقد بعض المثقفين وكتاب الاعمدة في الصحف علناً بالسماح لحزب واحد فقط بحكم البلاد , وطالبوا بالسماح بتأسيس احزاب سياسية, وازافت صحيفة تاي ماي (Thai Mai) على وجه الخصوص" بأن وجود اكثر من حزب واحد في البلاد يعد ضروري ومهم لاستمرار الديمقراطية " . (19)

ومع تلك الانتقادات , كان اعضاء حزب الشعب مترددين في السماح بتأسيس احزاب سياسية جديدة , لكن بعد تسجيل الجمعية الوطنية في العام ذاته مباشرة , تم تقديم طلب من اجل إنشاء حزب سياسي آخر, اطلق عليه اسم " الحزب القومي " خانا شات (Khana-Chat) الى الحكومة, وقد سبب ذلك الحزب خوف وقلق لدى اعضاء حزب الشعب سواء من المدنيين أو العسكريين , الا انه لم يكن الحزب مسجلاً بعد وانما قدموا طلب لتسجيل الحزب رسمياً , ويرجع سبب ذلك الخوف لأن غالبية مؤسسي الحزب القومي كانوا مسؤولين سابقين في النظام الحكومي القديم , وفصلوا من مناصبهم بعد الثورة , لذلك يشتهر بأن تلك المجموعة المتحمسة لتشكل حزب سياسي ناتجة عن عدم رضاها عن النظام الجديد , الذي عرض مصالحها وهيبته السابقة للخطر, عكست مشاعر العداة تجاه تشكيل ذلك الحزب مخاوف بعض اعضاء حزب الشعب , لاعتقادهم بأنهم سيقومون بمحاولة انقلاب مضاد على نظام الحكم القائم, وفي تلك الاثناء, بدأ الملك براجاديبوك والمجموعة الملكية الاخرى في التفاوض مع حزب الشعب من اجل الحفاظ على كرامة وسلطة الاسرة الحاكمة لدى الشعب قدر الامكان , بالإضافة الى ان التزام القصر المتمثل بالملك وحاشيته تجاه الحكم الدستوري القائم يعد ضعيفاً , وذلك من خلال محاولة حزب الشعب بالتفرد بالقرارات الحكومية , لذا حاول الملك العمل مع بعض الملكيين لتشكل حركة سرية



للقتال السياسي ضد حزب الشعب , كما قام الملك بتعيين جاسوس شخصي له ليطلع على كل تحركات الحزب , ليقدم له المعلومات التي يجمعها بسرية تامة , وبذلك حاول الملك تحدي هيمنة اعضاء حزب الشعب وسيطرتهم على الجيش والجمعية الوطنية ومجلس الوزراء . (20)

من ناحية اخرى , كان للصحافة سياسة صارمة ودور مهم في عام ١٩٣٣ تجاه الحكومة, وادانت الصحافة الحكومة بأنها لم تنفذ معارضة سياسة الاصلاح , التي وعدت بها كقانون الاصلاح الزراعي المهم , لأن غالبية الناس كانوا مزارعين فقراء , كما ان الهيكل الاقتصادي للبلد لم يتغير بعد الثورة مثلما وعد اعضاء حزب الشعب . (21)

لقد كانت النخبة السياسية من اعضاء حزب الشعب من الديمقراطيين, الذين وعدوا الشعب بحكم ديمقراطي , في الاساس كانوا مجموعة لها ميزتها وقوتها منذ الحكومة الملكية السابقة , لكنهم لم يكونوا اصحاب السلطة الاساسية في البلاد , وبعد الاطاحة بالحكم الملكي المطلق ١٩٣٢ وتغيير نظام الحكم الى دستوري , تغيرت مكانتهم, اذ اصبحوا هم اصحاب السلطة الاساسية في البلاد , سواء كانوا من النخبة المدنية أو العسكرية . (22)

وعليه , فإن تجربة الديمقراطية كان لها الكثير من العثرات, واصبح عدم الاستقرار السياسي السمة الرئيسية في السياسة التايلاندية , اذ واجهت الحكومات المتعاقبة مشكلات عدة بسبب الانقسامات بين النخبتين العسكرية بقيادة فييون والاخرى المدنية بقيادة بريدي داخل حزب الشعب , اللتان كانتا تحكمان البلاد . (23)

وبعد كل تلك الانتقادات من قبل الصحف والمثقفين على سياسة الحكومة التي وصفها بالدكتاتورية, قرر لوانغ ويتشيت (Luang-Wichit) نائب مدير المكتب السياسي في وزارة الخارجية التايلاندية وبعض الشخصيات السياسية المثقفة لتشكيل حزب سياسي باسم (الحزب القومي) , والذي تألف من اثني عشر منظمًا ؛ كان زعيم الحزب فرايا ثونا وانيكمونثري (Phraya-Thona-Wanikmontri) (24), وكان لوانغ ويتشيت أميناً عاماً للحزب, أعلن الحزب القومي أنه حزب سياسي تشكل على اسس الديمقراطية والقومية , وكانت اهم اهدافه, الاستقلال الوطني ورفاهية الشعب, والتعاون بين اعضاء

الحزب في المجال السياسي , ودعم السياسية الاساسية التي تلتزم التزاماً صارماً بمبادئ الديمقراطية والنظام الملكي الدستوري, كان الحزب يسعى وراء خطابه ذلك , بأنه اذا حصل على الاغلبية في الانتخابات فإنه سيسعى الى تشكيل حكومة جديدة , واثناء ذلك , نشرت صحيفة تاي ماي , التي اصبحت الصحيفة شبه الرسمية للحزب القومي مقالة نوهت فيها " للحزب القومي الحق الدستوري في العمل علانية, وضمن القانون , والان هي فرصة جيدة لقبول طلب الحزب للتسجيل في نفس طريقة جمعية حزب الشعب الذي تم الاعتراف به عام ١٩٣٢ , لذلك يجب الاعتراف بالحزب القومي كحزب سياسي ثاني . . . " (25)

اما عن رأي الحكومة في تشكيل ذلك الحزب, فقد نظرت اليه بعين الريبة ؛ لأنها اعتبرته جناحاً ملكياً , وارسلت الجواسيس للإبلاغ عن حركة قادته الرئيسيين , ومع ذلك , وافقت الحكومة الى فتح مفاوضات مع منظمي الحزب بشأن طلبهم للتسجيل عام ١٩٣٣ , وقد بدأت بالفعل تلك المفاوضات اعتباراً من العشرون من كانون الثاني من العام نفسه , وفي الخامس والعشرون من الشهر نفسه, وقعت حادثة اطلاق نار على احد منظمي الحزب القومي الرئيسيين , وذلك اثناء عودته الى المنزل , بعد حضوره اجتماع للحزب تحضيراً للمفاوضات مع الحكومة , وسرعان ما ظهرت تصدعات في العلاقات بين الجانبين , واتسعت بسرعة كبيرة , وفي خضم ذلك الوضع السياسي الغامض, ظهر الحزب القومي فجأة بطلبه مرة أخرى في المفاوضات بين الحكومة ومنظمي الحزب القومي , اذ ضغط الأخير على الحكومة في قبول نظام التعددية الحزبية , أما اذا لم يتم قبول ذلك, فمن الانصاف على الحكومة أن تلغي نظام الحزب الواحد في ظل حزب الشعب, حيث لا يستطيع حزب واحد احتكار السلطة, وفي تلك الاثناء , لفت ذلك الاقتراح انتباه الملك براجاديبوك , وبدأ في التفكير بالإلغاء الكامل للأحزاب في الوقت الذي لم يكن لدى الشعب سوى تاريخ موجز للدستور , وما زال يفتقر الى الفهم الكافي للسياسات الدستورية, كما اخبر رئيس الوزراء " انه خلال مدة الاحكام المؤقتة , كان من المقرر الغاء حزب الشعب وجميع الاحزاب الاخرى , وبعد ان تجرى الانتخابات العامة الاولى , فسيتم اختيار اعضاء من بين المثقفين غير المنتسبين الى أحزاب " , وقتها تشاور ويتشيت مع بريدي في ذلك الشأن , اذ ان الاخير لم يعترض , وذلك في اجتماع لحزب الشعب وقتها . (26)



وعلى اساس ذلك , وافق الاعضاء في حزب الشعب على السماح للحزب القومي بالتسجيل , وعندما قدم بريدي وثيقة تحتوي على موافقة حزب الشعب بالسماح للحزب القومي بالتسجيل والمنافسة في الانتخابات المقبلة , وافق مانو باكورن على ذلك, اضافة الى ان بريدي اصدر تعليماته الى الجمعية الوطنية من اجل قيامها بالاستعدادات لخوض الانتخابات المقبلة ضد الحزب القومي , لكن بعد ذلك ولسبب ما تغير موقف مانو باكورن تماماً, وبدأ سعيه لنهاية الاحزاب السياسية , عندها قام لوانغ وينشيت بالاتصال برئيس الوزراء مانو واخبره انه اذا سحب الحزب القومي طلبه من التسجيل , فيجب ان يتم الغاء حزب الشعب ايضاً , وعليه , اعلن اعضاء حزب الشعب من الجناح المدني التابع لبريدي عن رفضهم الشديد للحزب القومي ولأي حزب آخر . (27)

لكن ذلك الرأي لم يشمل جميع الاعضاء في حزب الشعب فبعض الاعضاء لم يرفضوا فكرة تشكيل حزب جديد, واشتد الصراع وقتها بين حكومة مانو وبعض الضباط من الذين كانوا يعملون في الحكومة ؛ بسبب محاولتهم تشكيل جمعيات سياسية , عندها رفضت الحكومة ذلك , وقام اغلبية اعضاء المجلس الوطني بالتصويت من اجل الغاء أمر قرار الحكومة, وزعموا ان ذلك الرفض والحظر على تكوين جمعيات أو احزاب سياسية يتطلب اصدار قانوناً من الهيئة التشريعية . (28)

ونتيجة لذلك , قام رئيس الوزراء بتقديم تقرير الى الملك , شرح فيه الوضع القائم , وبعدها , اصدر الملك قرار يتضمن الغاء جميع الاحزاب السياسية, قائلاً : " انه ولهذا السبب اوجه رسالتي الى مانو من اجل الغاء جميع الاحزاب السياسية بدلاً من السماح لحزب الشعب بالاستمرار باعتباره الحزب الشرعي الوحيد " , وبسبب ذلك , حمل حزب الشعب الملك ورئيس الوزراء المسؤولية الكاملة عن الغاء الاحزاب السياسية , وبعد تلقي مانو رسالة الملك , اتخذ قرار بعقد اجتماع لمجلس الوزراء في السادس عشر شباط ١٩٣٣ , لإجبار المسؤولين العسكريين والمدنيين والاعضاء المعينين في الجمعية الوطنية وهم حزب الشعب , بتقديم استقالتهم (فوقتذاك كان جميع اعضاء الجمعية الوطنية قد تقلدوا مناصب مهمة في الحكومة) , لكن اتخذ قرار آخر , دعا اولئك المسؤولين الى التريث في انسحابهم من الجمعية الوطنية , التي كان يرأسها حزب الشعب لحين توفر بدلاء غيرهم , ليتولوا مهامهم الحزبية , كما اوضح فرايا فاهول القائد العام للجيش بالإضافة الى منصبه وزير بدون وزارة قرار مجلس الوزراء للضباط العسكريين في الحزب قائلاً : " ان الغرض الاصلي من دخول جنود الى الجمعية الوطنية والتي يرأسها حزب الشعب كان ذلك لأن الانتقال الى المدة الدستورية كان وقتاً للاضطراب , وكان من الضروري





تعزير الرابطة من اجل الحفاظ على أمن الدولة , الأن يوجد النظام في البلاد , ولم تعد هناك حاجة لأن يكون الجنود اعضاء في الجمعية " (29) . وبالتأكيد تلك الخطوة تدل على حنكة سياسية , وبداية للانفراد في السلطة والتلاعب بقرارات الملك ورئيس الوزراء .

في غضون ذلك, سعى بريدي من خلال تقديم مقترح اقتصادي الى محاولة ايجاد اصلاح جذري للبلاد , اذ كان وقتها يشغل منصب وزير الدولة , واطلق على مشروعه أسم " مشروع الخطة الاقتصادية الوطنية " , اضافة الى اسم آخر هو " الغلاف الاصفر " (Yellow-Cover-Dossier) , وعند الانتهاء من مشروعه في اذار ١٩٣٣ , قدمه الى الجمعية الوطنية, وكانت من اهم مضامين المشروع العمل على تأمين جميع الاراضي وتحويل جميع التايلانديين الى موظفين حكوميين . (30)

ومن الجدير ذكره, ان السبب الرئيسي وراء تقديم بريدي لخطة الاقتصادية (31), يرجع الى انه خلال احدى اجتماعات اعضاء حزب الشعب, تم تكليفه بمهمة صياغة السياسات والبرامج , بما في ذلك خطة التنمية الاقتصادية الوطنية , اثناء ذلك , كانت لدى بريدي رؤية حول المساهمة في ضمان الرفاهية الاقتصادية للشعب التايلاندي ويجب على الحكومة ان توفر العمل لكل مواطن , اصف الى ذلك فكر بريدي الاقتصادي , الذي اكتسبه خلال دراسته في فرنسا , حيث درس القانون والمالية العامة وقانون العمل والاقتصاد السياسي, اذ اكمل دراسته عام ١٩٢٣ , مما اكسبته خبرة عالية في كل المجالات, لذلك حاول في خطته الاقتصادية ان يقارن بين المجتمع الاوروبي ونظيره التايلاندي, واثناء تقديم خطة بريدي في الجمعية الوطنية حاول الدفاع عنها, عندما نوقشت في الثاني عشر من أذار ١٩٣٣ , اذ اكد بأن خطته الاقتصادية لا تستند الى المبادئ الشيوعية كما يدعي بعض المسؤولين ومنهم الملك, بل تحتوي على عناصر مهمة, كالرأسمالية والاشتراكية اضافة الى التضامن الليبرالية, لكن لم ينفذ ذلك ؛ لأن الآراء في وقتها كانت متشعبة نحو من الحكومة الجديدة والملك والامراء (32). يبدو ان خطة بريدي الاقتصادية كان ترنو لمعالجة تداعيات الازمة الاقتصادية في البلاد , وحاولت وضع مسار اقتصادي منظم لأبعاد البلاد عن اي مشكلات اقتصادية متوقعة .

كان لتقديم الخطة تداعيات على المشهد السياسي في البلاد, فأشعلت الصراع بين الحكومة الجديدة وانصار الملك الارستقراطيين, وانتقد الملك براجاديبوك مسودة الخطة بشدة, زاعماً ان خطة بريدي



الاقتصادية تشبه الخطة الاقتصادية المتبعة في الاتحاد السوفيتي, والمسماة " ملف الغلاف الابيض " (White-Cover-Dossier), اذ علق قائلاً: " لا اعرف من نسخ الآخر ستالين نسخ لوانغ بريدي] بانوميونغ] أو لوانغ بريدي نسخ ستالين ". (33)

ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء مانو بحل الجمعية الوطنية, عن طريق قيامه" بانقلاب صامت ", في الاول من نيسان ١٩٣٣, وقد حدث ذلك بعد ان اشتد الصراع بينه وبين الجمعية الوطنية, فقام مانو بأغلاق الجمعية الوطنية, وعلق بعض مواد الدستور عن طريق مرسوم ملكي, وشكل حكومة جديدة في الشهر ذاته, استبعد منها العديد من اعضاء حزب الشعب واستبدال الضباط العسكريين في الحزب بضباط موالين للقصر. (34)

بعدها اتخذ قرارا من قبل الحكومة بنفي بريدي الى فرنسا, وكان نفي خطوة رفضها صديقه فرايا فاهول وعدد آخر من الاشخاص المقربين لبريدي من مدنيين وبعض الضباط في الجيش, الامر الذي ادى الى ظهور انقسامات في صفوف الجيش بخصوص بريدي. (35)

ومن الجدير ذكره, ان التحديات التي تعرض لها حزب الشعب بدءاً من الهجوم الكبير على بريدي واغلاق الجمعية الوطنية, واقالة اعضائه من الحكومة, قد جاءت من خلال مؤامرات الشبكة الملكية السرية, وقد اشار الى ذلك السفير الياباني لدى تايلاند ياسوكيتشي ياتاب (Yasukichi-Yatabe) في مذكراته, اذ قال: " ان الاعتداءات المبالغ فيها على خطة بريدي الاقتصادية في حكومة مانو باكورن, كانت تهدف بشكل رئيسي الى تشويه سمعة بريدي سياسياً, بالإضافة الى ذلك, ان المرسوم الملكي القاضي بحل الجمعية الوطنية, قد وقع عليه الملك براجاديبوك قبل اسبوع على الاقل من مواعده, مما يشير ضمناً الى حقيقة ان الملك كان على علم ايضاً بخطة مانو باكورن الخاصة بالانقلاب الصامت التي قام بها " (36). وذلك الامر يعطي انطباع بأن الملك وانصاره كانوا قوة لا يستهان بها, اذ كانت تعمل بهدوء لتحجيم دور حزب الشعب في البلاد, وربما الالتفاف على الدستور والعودة للسلطة مجدداً من بوابة اخرى.

وبعد ان شكل مانو حكومته الجديدة في نيسان واصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية, استأنفت عملها, عمل على اعطاء حكومته صلاحيات تشريعية, اضافة الى صلاحياتها التنفيذية, مما جعل تلك

التغييرات في السلطة التنفيذية ان تؤدي مهام الفروع التشريعية , الامر الذي يعد مخالفاً لمواد الدستور, عندما علق رئيس الوزراء بعض بنود الدستور دون ان يقوم بإلغائه , علماً ان دستور عام ١٩٣٢ لم يسمح لرئيس الوزراء القيام بذلك , لقد كان اعلان انتهاء الدورة البرلمانية وتشكيل حكومة جديدة يعد شكلاً من اشكال الانقلاب, ولكن بدون قوة عسكرية, ويعد توقيع الملك على المرسوم القاضي بحل الجمعية الوطنية اساءة استخدام غير دستورية للسلطة الملكية بعد الثورة الدستورية لعام ١٩٣٢ . (37)

وبعد التجاوزات الاخيرة على الدستور والجمعية الوطنية , ادرك بعض الشباب الاعضاء في حزب الشعب ان الملكيين حاولوا ابعادهم عن العملية السياسية من اجل اعادة انظام الملكي المطلق , وعندها فكروا في ان يطلبوا من فرايا فاهول ان يقود انقلاباً عسكرياً ضد رئيس الوزراء مانو باكورن (38) .

في غضون ذلك, لم يحدث ما اراده الملك ومانو في تحقيق اهدافهما لحل حزب الشعب , فالجناح العسكري للحزب بقيادة فرايا فاهول وفييون كانا يسيطران على الجيش , ومع الفوضى التي يعيشها الجناح المدني , تحرك المحافظون ضد الجناح العسكري لحزب الشعب, وذلك في العشرون من حزيران ١٩٣٢ , في مواجهة انقلاب سمي " انقلاب العشرون من حزيران للمحافظة على الدستور " . (39)

فإن القادة الاربعة الكبار في الجيش التابعين لحزب الشعب وهم فرايا فاهول القائد العام, وفرايا سونغ نائب القائد العام للقوات المسلحة , وفراي اريت قائد المدفعية, وفرا باراسات المشرف على قسم التعليم بالجيش, وبعد ان قدم الشباب في حزب الشعب طلباً لفرايا فاهول قبل ايام قليلة من الموعد المقرر للانقلاب في العشرون من حزيران اذ اوكله اولئك الشباب بقيادة الانقلاب , قام فرايا فاهول بالتحرك , واصدر بيان في اليوم المقرر للانقلاب , بانه سينفذ انقلاباً عسكرياً للمطالبة بإعادة فتح الجمعية الوطنية , واجبار حكومة مانو على تقديم استقالته , وطالب بإعادة فتح الجلسة البرلمانية التي تم تعليقها في نيسان . (40)

عندها قام مانو بالاستجابة , وقدم استقالته في العشرون من حزيران ١٩٣٣ , وبعدها اجتمع رئيس الجمعية الوطنية فاون مع الملك وطلب منه الموافقة على افتتاح جلسة الجمعية الوطنية, وعليه, قام الملك بإصدار امراً ملكياً في اليوم نفسه بتعيين فرايا فاهول فونفايوهاسينا رئيساً للوزراء, ثم اعلن عن افتتاح



جلسة الجمعية الوطنية في الثاني والعشرون من حزيران من العام نفسه, وقد كان هناك عمل مشترك بين مجموعات من عناصر الجيش والبحرية والقوات الجوية بالإضافة الى بعض المدنيين التايلانديين بقيادة فرايا فاهول هدفه تطبيق العودة الدستور بالكامل . (41)

وبعد ان اصبح فاهول رئيساً للوزراء, اعاد فاون لمنصب القائد العام للجيش, واصبح فاون يحمل منصبين هما رئاسة البرلمان وقائداً للجيش, وعين فاهول فييون مساعداً للقائد العام للقوات المسلحة , وسيطر اعضاء حزب الشعب مرة اخرى على الجيش , واعيد افتتاح الجمعية الوطنية , لكن جمعية حزب الشعب المنحلة لم يتم احيائها مباشرة, وبعد انقلاب العشرون من حزيران , كانت اكبر مخاوف حكومة فاهول هو ان يتم ادانتها من الملك والمحافظين , عن طريق اتهامهما بالشيوعية , ولأنها اطاحت بالحكومة المحافظة , فضلاً عن كونها كانت قريبة من بريدي , الذي أتهم بالشيوعية . (42)

واصدرت الحكومة قراراً في ايلول يسمح لبريدي بالعودة الى تايلاند , الامر الذي زاد من غضب انصار الملكية تجاه الحكومة , ويبدو ان خبر عودة بريدي , أدت الى تشجيع بعض اتباعه في منتصف الشهر ذاته ١٩٣٣ , وتحديداً الشخص البارز في الحركة العمالية التايلاندية يدعى ثوات (Thawat) , الذي قام برفع دعوى تشهير ضد الملك براجاديبوك , لتصريحاته وانتقاده للخطة الاقتصادية لبريدي, مما سبب الاساءة للملكيين, الا ان الحكومة وقررت ان تمنع أي مشكلات تحدث من اجل الحفاظ على عودة بريدي دون حدوث أي اضطرابات في البلاد . (43)

ومن ناحية اخرى, كان حزب الشعب حريصاً على تأكيد سيطرته على الجيش, الا انه كانت هناك شائعات في بانكوك في تلك المدة مفادها ان مؤامرات تحاك ضد الحكومة , وفي السادس عشر من تموز , ارسل فييون تحذيرات الى ثمانية اشخاص من بينهم الامير بووراديت (Boworadet) الذي كان وزيراً للدفاع في النظام القديم , وشمل الانذار ايضاً بعض امراء آخرين أمرهم بوقف التآمر والكف عن مكائدهم ضد الحكومة , علماً ان الحكومة قامت بقبول مرشحين ممثلي القرى الذين سيتم التصويت عليهم , تمهيداً للانتخابات التي ستجرى في نهاية شهر آب ١٩٣٣ , وذلك في أول انتخابات عامة من



اجل اجراء عملية (الانتخابات غير المباشرة) من اجل انتخابات اعضاء الفئة الاولى في الجمعية الوطنية

(44)

وتزامناً مع عودة بريدي في التاسع والعشرون من ايلول ١٩٣٣, بدأت الحكومة بقبول المرشحين لأعضاء الفئة الاولى , في انتخابات تشرين الاول ١٩٣٣ في المقاطعات, أي ان الناس في جميع المقاطعات ينتخبون اولاً مثلين عن الدائرة الفرعية , واحد لكل مقاطعة بدءاً من تشرين الاول , وكانت المقاطعات بمثابة دوائر انتخابية بواقع نائب واحد لكل مئتي الف مواطن للدائرة الفرعية , وقد تكونت المقاطعات من اربعة وستون مقاطعة يكون الانتخاب فيها لنائب واحد فقط, واربع مقاطعات يكون بها نائبان, والمقاطعات هي, فراناكورن (Phranakorn) وثنوبوري ((Thonburi وبانكوك وأوبون راتشاثاني في الشمال الشرقي(Obon-Ratchathani) , وكان من المقرر انهاء الانتخابات غير المباشرة في الثامن والعشرون من تشرين الثاني, الا انه وقبل نهاية الانتخابات تحديداً في الحادي عشر من تشرين الاول, حدثت اضطرابات سببت مشكلة في منطقة خورات شمال شرق تايلاند , كانت مؤيدة للملكية, وكانت مكونة من خمس كتائب تابعة للجيش وقد حاولت تلك الكتائب المتمردة التقدم نحو بانكوك , وكانت بقيادة الامير بووراديت كان سبب تمرده . (45)

يعود لرفضه انقلاب فاهول ضد حكومة مانو, ورفضه عودة بريدي للبلاد , خطط الامير سراً مع العقيد فرايا سري (Phraya-Sri) قائد القوات المسلحة , وعدد اخر من كبار ضباط الجيش للإطاحة بالحكومة الجديدة واستبدالها بأخرى اكثر تقليدية , ومن بين الاشخاص الذين كان لهم دور بارز في محاولة الانقلاب الذي قادها الامير بووراديت (46) , فرايا بلانكا (Phraya Blanca) الصديق المقرب سابقاً من فاهول, الذي رفض سابقاً الانضمام الى الثورة الدستورية عام ١٩٣٢, لكنه كان متوقع من الامير بووراديت ان يضعه في منصب في النظام الجديد , وبعد الانقلاب الثاني الذي قام به فاهول اصبح فرايا بلانكا عدواً لدوداً لحكومة فاهول , وقد كلفه الامير بووراديت في تشرين الاول ١٩٣٣, بمهمة الحامية الموجودة في ايوثايا, اما الامير, كانت مهمته تحشد الجيوش, وحثهم على التمرد في منطقة خورات (محافظة ناخون راتشاسيما) , وسرعان ما تولى السيطرة الكاملة على القوات الموجودة في خورات , علمت الحكومة المركزية بتلك الاضطرابات الحاصلة في المحافظات ولكنها كانت محاصرة من العناصر المعادية في بانكوك , التي كانت على استعداد للتمرد ضد الحكومة . (47)



وفي يوم الثالث عشر من تشرين الاول, أرسل الامير بووراديت انذاراً للحكومة , قال فيه : " بأن الناس في تايلاند يريدون تأسيس جمهورية في بلدهم " , وقدم الامير للحكومة مطالب , تضمنت امور عدة , اولها , يجب ان يتراأس الملك البلاد للابد , وثانيها , يجب ان تدار جميع شؤون الدولة وفقاً للدستور , خصوصاً في تعيين أو اقالة أي عضو في مجلس الوزراء , وثالثها , يجب ان تكون الوظائف للموظفين العموميين دائمة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين , ورابعها , لا يجوز التدخل في السياسة , وخامسها , يتم تعيين الموظفين العموميين على اساس المؤهلات , وبدون انحياز سياسي وغيرها من المطالب التي تخص ارجاع هيمنة النظام الملكي المطلق, الا ان الحكومة رفضت تلك المطالب . (48)

لذلك , حاول المتمردون الذين اطلقوا على أنفسهم أسم (مجلس الانقاذ الوطني) (National-Rescue-Council) اتهام الحكومة بالشيوعية , لأنهم قد سمحوا لبريدي بالعودة الى تايلاند , وذلك لأكمال مخططاته الشيوعية , وقد كانت تلك اول مرة تستخدم فيها اتهامات اهانة الذات والشيوعية كأسلحة للتدمير الذاتي , وبعدها قامت الحكومة بتعيين فييون مسؤولاً عن قيادة القوات , اذ ان واجبه هو اخماد التمرد في اسرع وقت ممكن . (49)

وبعد تعيينه , شن فييون في الثالث عشر من تشرين الاول هجوماً مضاداً , وقصفت المدفعية الثقيلة مواقع المتمردين, الذين انهكوا من كثر المعارك , ولأن اغلبهم كانوا غير مدربين على القتال , وخلال الأيام الثلاثة التالية , قصف الطرفان بعضهما بعض , الامر الذي اسقط العدي من الضحايا , والحق اضرار جسيمة , وفي تلك الاثناء , حصل فييون على دعم اضافي بواسطة سيارة مصفحة ودبابية من الحكومة المركزية, في غضون ذلك, بدأ المتمردون بالتراجع في الرابع عشر من تشرين الاول, وفي يوم السادس عشر من الشهر نفسه, استطاعت القوات الحكومية استعادة سيطرتها على البلاد, وانتهت تلك الحرب التي سميت وقتها بـ(الحرب الأهلية في بانكوك), وبعد القضاء على التمرد عاش الملكيون في نكسة خطيرة , اذ تمكنت حكومة فاهول من تعزيز قبضتها على السلطة من جديد . (50)



المحور الثالث : الصراعات السياسية بين الحكومة الدستورية والملك براجاديبوك

(١٩٣٤-١٩٣٥)

بعد فشل تمرد الامير بووراديت , اصبحت العلاقة بين الملك وحكومته وقتذاك متوترة للغاية , اذ كان يشاع بأن الملك قد اظهر تعاطفه مع المتمردين , بصرف النظر عن موقفه المحايد ورفضه العودة الى بانكوك بعد ان غادرها اثناء حصول التمرد , عندما طلبت منه الحكومة ذلك , اذ كان في اعتقاده بأن حزب الشعب قد اتخذ الطريق الخطأ نحو المستقبل الديمقراطي للبلاد . (51)

وفيما يتعلق بالانتخابات , التي انتهت في الثامن والعشرون من تشرين الثاني , تم انتخاب ثمانية وسبعون ممثلاً اعضاء للفئة الاولى في الجمعية الوطنية عن طريق الانتخاب غير المباشر, ثلاثة يمثل كل منهم بانكوك وأوبول (Ubol), واثنان يمثلان كل من شينجماي (Chiengmai) وخورات ومهاساراكام (Mahasarakam) وروي إت (Roi-et) , وممثل واحد لكل محافظة من المحافظات المتبقية في البلاد , فضمت القائمة جميع الفئات المثقفة , وكانت تلك اشارة تفاؤل للنظام البرلماني المستقبلي , اما في التاسع من كانون الاول فتم تعيين ثمانية وسبعون آخرون اعضاء للفئة الثانية في الجمعية الوطنية , اذ ان عدد اعضاء الفئة الاولى مساوي لعدد اعضاء الفئة الثانية , باختلاف الفئة الاولى يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب غير المباشر, اما اعضاء الفئة الثانية فيتم تعيينهم من قبل الملك وفقاً للدستور , وقد كان معظم اولئك اعضاء في حزب الشعب بمن فيهم فيبون وبريدي وغيرهم من القادة البارزين في حزب الشعب , وذلك كان مؤشراً واضحاً على ان حزب الشعب مصمم على تحمل المسؤولية خلال المدة الانتقالية , ومن ناحية اخرى , استبعد (اعضاء مجموعة مانو باكورن) من الانتخابات , ومن المفيد ذكره , انه في العاشر من كانون الاول ١٩٣٤ , اقترح بعض مؤيدي بريدي في الجمعية الوطنية على تشكيل لجنة تضم ثلاثة خبراء تايلانديين واثنان اجانب , يكون عملها التحقيق في تهمة الشيوعية الموجهة ضد بريدي , وبالفعل شكلت الحكومة للجنة في اليوم نفسه لتباشر عملها



في اسرع وقت , وقد اجتمعت اللجنة في الرابع من كانون الثاني ١٩٣٤ , وقد كتبت اللجنة تقريرها حول تعريف معنى " الشيوعية " , وركزت اللجنة بشكل خاص على مسألة ما اذا كان بريدي شيوعياً , وليس بمسألة ما اذا كان النظام الاقتصادي الذي قدمه بريدي يعتبر نظاماً شيوعياً , بالتالي فان اللجنة ركزت على شخصية ووجهة نظر بريدي فقط , وقد واصلت اللجنة اجتماعاتها حول ذلك , وفي العاشر من آذار من العام نفسه , قدمت اللجنة تقريرها الخاص بشخصية بريدي , والذي خلص الى ان اللجنة كانت واضحة في تقريرها على " ان الدكتور بريدي واضح تماماً من جميع التهم الشيوعية التي وجهت ضده " , وقرأ التقرير امام الجمعية الوطنية , وقتها سأل رئيس الجمعية الوطنية اعضاء الجمعية عما اذا كان التقرير مقبولاً او لا . (52)

وعندها طلب احد اعضاء الجمعية ان توضح له اللجنة فشلها في تضمين تقرير بريدي للمخطط الاقتصادي , وقد اجابته اللجنة قائلة " ان الميل السياسي للدكتور بريدي لم يكن شيوعياً في يوم من الايام , ولن يكون شيوعياً " , وبعد ان استمع المجلس الى قرار اللجنة , قرر التصويت وافق المجلس الوطني بالأجماع على تقرير اللجنة , والذي تم من خلاله تبرأت الدكتور بريدي من تهمة الشيوعية (53) . ربما كانت اللجنة دقيقة في تقريرها , فلم تجد شيئاً يمت للشيوعية في توجهات بريدي , بل كل ما قدمه برنامج اقتصادي طموح لازدهار البلاد .

بعدها عُين بريدي بمنصب وزير الداخلية في حكومة فاهول الثانية , ذلك المنصب الذي يعطيه مسؤولية تعيين حكام المحافظات , اضافة الى الامن الداخلي وجوانب أخرى مهمة , تخص الشؤون الداخلية , ولم يمض وقت طويل حتى عُين وزيراً للشؤون الخارجية , فقد سمحت له خلال مدة تسلمه ذلك المنصب محاولة اعادة التفاوض مع الدول الاجنبية , وقد كانت معظم تلك الدول الاوربية , للعمل من اجل وضع حد للتجاوزات الحدودية لبعض الدول الاجنبية ووضع حلول للحد من الضرائب على الواردات لتجارة تايلاند . (54)

فضلاً عن ذلك , حاول بريدي ان يتفاوض مع الدول الاجنبية لتعديل المعاهدات غير المتكافئة , وكانت الولايات المتحدة الامريكية هي الاولى من بين تلك الدول , التي سعت تايلاند لمحاولة تنقيح المعاهدات القديمة معها (55) , اذ بعث وزير الخارجية التايلاندية الامير دامراس (Damras) الى وزير





الخارجية الامريكى كورديل هال (Cordell-Hull) في واشنطن اخبره فيها قائلاً : " لقد تلقيت تعليمات من حكومة صاحب الجلالة لإبلاغ سعادتك بأن هناك بعض الاحكام في معاهدة الصداقة والتجارة الحالية , والتي ترغب حكومة الملك في تعديلها . (56)

ومن الجدير ذكره , ان الملك براجاديبوك كان غير مطمئن للتطورات التي شهدتها البلاد في الأونة الاخيرة, وعليه, قام بمغادرة البلاد في بداية عام ١٩٣٤, متجهاً الى بريطانيا, ومن ضمن الاسباب الاخرى التي جعلته يغادر تايلاند, هي اسباب طبية تخص مرض عينيه , اضافة الى ذلك , كان الملك دائماً يحاول تهديد الحكومة بتنازله عن العرش , وقد كانت المرة الاولى التي عبر فيها عن استعداده للتنازل في الاجتماع الذي عقده مع المروجين في حزب الشعب في الثلاثون من حزيران ١٩٣٢, فقد كان الملك يتفاخر باستمرار امام المستشارين الاجانب, بأنه اقوى سلاح كان لديه هو التنازل عن العرش , فاستخدم تلك العبارة بشكل فعال مرات عدة , فعلى سبيل المثال في آب ١٩٣٤, قام الملك بأرسال برقية وهو في بريطانيا الى الحكومة في تايلاند, تتضمن رغبته في التنازل عن العرش, وذلك عندما رفض مشروع قانون ضريبة الميراث , الذي يسمح ذلك القانون على فرض ضريبة على عقارات المتوفي , بما في ذلك الممتلكات الخاصة بالملكية في تايلاند, وان ذلك القانون قد سنته الجمعية الوطنية (57)

ثم بعد ذلك , عرضه على الملك للتوقيع عليه , وعندها رفض الاخير القانون , واختار عدم التوقيع عليه , وعد ذلك من اختصاصه الدستوري, وبالرغم من اعتراض الملك على القانون , صوتت الجمعية الوطنية عليه دون تعديله , وذلك في آب من العام نفسه وبأغلبية تسع وثمانون صوتاً مقابل خمسة وثلاثون صوتاً بالضد , فضلاً عن ذلك , اقرت الجمعية قانون آخر اثير حوله الجدل من قبل الملك , هو تعديل لقانون الاجراءات الجنائية , فأعترض الملك عليه , كونه يجرده من سلطته التي تتضمن الموافقة على احكام الاعدام , وبالتالي مُرر ذلك القانون دون تعديل ايضاً في اواخر شهر ايلول , بأغلبية خمسة وسبعون صوتاً مقابل ستة وثلاثون صوتاً, القانون المذكور, ادى بالتالي الى انزعاج الملك من طبيعة المناقشات في الجمعية الوطنية بخصوص كُلا القانونيين . (58)



وعندها, انتقد المشرعون الملك بشدة , لرفضه قبول مبدأ المساواة امام القانون , والتي تخص اعتراضه على القانونين المذكورين أنفأ , وفي ذلك الوقت بالتحديد , قرر الملك ان يطلب من الحكومة مطالب محددة وكشرط لعوته الى بانكوك والبقاء على العرش, ففي السادس والعشرون من ايلول ١٩٣٤, ارسل مذكرتين ملكيتين الى الحكومة في تايلاند , تضمنت المذكرة الاولى استياء الملك من ثلاثة اخبار اولها , طرد بعض افراد الحرس الملكي, حيث ان الحكومة كانت قد اشتبهت بمشاركتهم في تمرد الامير بوراديت , وعليه فقد اشار الملك في ان فشل مساعيه لإقناع الحكومة في اعادة اولئك الرجال الذين اشتبهت بهم الحكومة بتورطهم في التمرد الى مناصبهم في القصر, سيعتبر اهانة شخصية له , ومن ثم سيكون سبب اضافي في تخليه عن العرش, وثانيها , احتج الملك على قرار الحكومة القاضي بإلغاء حرس القصر الملكي, بحجة ان الملك ليس بحاجة الى حرس مسلح للحماية الخاصة , ونتيجة لذلك, اكد الملك بأنه لا يستطيع قبول تنفيذ ذلك القرار, واطاف ايضاً في ان فشل الحكومة في الحفاظ على حرس القصر بشكله التقليدي , سيضاف الى اسباب تنازله عن العرش, واعرب الملك في ثالثها, عن قلقه حول شائعة مفادها أنه سيتم الغاء أو اصلاح وزارة الاسرة المالكة , اذ ان ذلك في رأيه سيحول الملك الى " رهينة " , مما يجبره على احاطة نفسه بأشخاص لا يثق بهم حيث صرح قائلاً : " انه يفضل الموت على العودة الى بانكوك لمواجهة الوضع الراهن " , وكشرط للبقاء على العرش , طلب الملك ان يوقع كل عضو في الجمعية الوطنية على ضمان مكتوب بأن كل واحد من مطالبه سيتم الوفاء بتنفيذها , اما اذا حدث العكس , فإنه سيقدم استقالته , واما المذكرة الملكية الثانية , فأوضح فيها موقفه من قانون ضريبة الميراث, اذ اعلن أنه قد اصيب بخيبة امل ليس فقط بسبب الفشل في منح اعفاء للثروة الملكية , ولكن ايضاً بسبب تلميح اعضاء الجمعية الوطنية الى ان معارضته كانت لأجل مصلحة وليست كونها اكثر مبدئية , والذي سيضع الملك في معاناة نتيجة الخضوع لذلك النوع من الضرائب , فقد وعد الملك الحكومة بأنه لن يوقع على أي مشروع قانون تم تشريعه , وخصوصاً تلك التي تضر بمصالح الملك بشكل مباشر أو غير مباشر . (59)

وعندها اتهم الملك حزب الشعب باعتباره عدواً للحكومة والرغبة في ابعاده عن السياسة , وبعدها قدم الملك اربعة مطالب اضافية يتعين على الحكومة الموافقة عليها اذا ما ارادت بقائه في العرش , وطلب في اولها , على الحكومة وضع حد للتشكيك في الملك , وثانيها , ان اي انتقاد للسلالة والحكومات السابقة





يجب ان يتوقف وعلى الفور , مضيفاً انه يجب على الحكومة ان تقمع وبشدة أي شخص يحتقر النظام الملكي , وثالثها , على الحكومة ان توضح ولائها للعرش , ورابعها , اكد على مسالة السيطرة على الجماعات المسؤولة عن الاضطرابات في البلاد , وطلب ايضاً من فاهول رئيس الوزراء باتخاذ الاجراءات المناسبة لطمأنة الذين اتهموا الحكومة بالاشتراكية , واستيعاب من عوقبوا لتورطهم في تمرد بووراديت , من خلال تقليص سجنهم واستعادة معاشاتهم التقاعدية , وفي تلك الاثناء , بعث الملك برقية للأمير ناريت (Narit) وصيه في بانكوك , يخبره فيها عن رغبته في التنازل عن العرش , وشرح الاسباب التي جعلته يتخذ ذلك القرار , وعليه قام الوصي ناريت بإرسال رسالة صارمة الى فاهول , اذ نقل الامير الرسالة الى رئيس الوزراء ووضح فيها استياء الملك لعدم رغبة الجمعية الوطنية والحكومة في تقديم تنازلات , وحذر الوصي فاهول من انه اذا ارادت الحكومة العمل مع الملك فيجب عليها الموافقة على التشاور معه في اتخاذ اي قرار مهم , ثم بعد مدة لاحظ الامير ناريت ان الحكومة لم ترد على رسالته التي بعث بها , وبعد مدة قصيرة ارسل فاهول رسالة الى الامير ناريت , كشفت عن حزنه لتكرار مثل تلك التهديدات و لكنه في الوقت نفسه , رفض الاستجابة لطلب الملك الاخير , بحجة ان الحكومة والجمعية الوطنية يقومون بأعمالهم وفقاً للدستور , ومع ذلك , فإن الحكومة ستبذل بعض المحاولات من اجل تلبية طلبات الملك براجاديبوك السابقة , وفي السادس والعشرون من تشرين الاول , اعلنت الحكومة " انه من الان فصاعداً ستبدأ الملاحقات القضائية ضد المسؤولين المشتبه بتورطهم في تمرد بووراديت , وبعدها , علم الملك بتلك الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها , احبط كثيراً منها , وقام بإصدار اقوى بيان صدر عنه في السابق حول نيته التنازل عن العرش , في مذكرة ارسلها الى السكرتير الملكي في بانكوك في السابع والعشرون من تشرين الاول , اذ اشتكى في المذكرة " بان الحكومة جعلته يتخذ الوضع نفسه الذي وضع فيه ملك انجلترا " , وهو شيء لم يكن الملك مستعداً لقبوله , وازاف ايضاً " لقد سئمت الشجار بهذا الشكل , لماذا يجب ان اخسر دائماً , كما فقدت كل رؤية في التفاوض " , لم ير الملك اي جدوى من الاستمرار في التفاوض اكثر , وصرح " بأنه يجب على الحكومة ان تقبل شروطه كما هي " . (60)

وبعد ذلك , حاولت الحكومة توضيح مفهوم معنى " حكومة دستورية في تايلاند " , وذلك لمواجهة الاعتقاد بأن الملك لم تعد لديه أي سلطة حسب الدستور , اذ اكدت ان الاعتقاد الذي يعتقده الملك وبعض الملكيين , هو اعتقاد خاطئ , كما ان سلطة الملك كانت وما زالت كبيرة , وما يزال رئيس البلاد ,



واعلى شخصية في البلاد, ولا احد يستطيع انتقاده , وهو المسؤول عن القوات المسلحة في البلاد (61)

ويستطيع استخدام سلطته من اجل تمرير القوانين الموصى بها من الجمعية الوطنية , بالإضافة الى انه يحافظ على النظام في المملكة بمساعدة مجلس الوزراء , ويستطيع من خلال سلطته , ان يحدد بدء اجتماعات الجمعية الوطنية , اضافة الى حلها , وذلك بعد مشاوره رئيس الوزراء , ويسمح له الدستور اختيار فئة محددة من الاعضاء في البرلمان , ولديه الحق في فرض الاحكام العرفية وامور اخرى تخص الحرب وابرام معاهدات السلام سواء مع الدول الاجنبية أو غيرها , اضافة الى امور اخرى كثيرة (62) . ربما ارادت الحكومة الضغط شعبياً على الملك , وذلك من خلال استعراض صلاحياته , وتوضيح سلطته في البلاد .

وبعد كل تلك المشاحنات والخلافات بين الملك والحكومة في تايلاند , قامت الحكومة بإرسال وفداً الى بريطانيا, للقاء الملك براجاديبوك في محاولة منها للتوصل الى اتفاق معه يتوافق مع الدستور, وكان من بينهم مستشار رئيس الوزراء ناي ديرري سينام (Nay-Derek-Cianam), وتفاجئ الوفد عندما اجتمعوا مع الملك في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٣٤ , فقد تلقوا خلالها محاضرة من الملك حول حقيقة السياسة الديمقراطية التمثيلية , وقد ضمن الملك تلك المحاضرة في " المذكرة الملكية " , الثالثة التي قدمها للوفد بعد اسبوع من اجتماعهم , كان هناك اختلاف واضح بين المراسلات والمذكرات الملكية السابقة عن المذكرة الملكية الثالثة للملك , اذ حوت المذكرات السابقة على وضع الملك وسلطته , وتحديداً رفض الملك ان يلعب دور محدد حسب الدستور, انما تركزت المذكرة الثالثة التي قدمت للحكومة في الواحد والعشرون من كانون الاول ١٩٣٤ , على مطالب صممت ظاهرياً في جعل تايلاند " ديمقراطية حقيقية " . (63)

ومن خلال مطالب الملك تلك , فقد وقف موقف تحد مباشر لسلطة حزب الشعب , ومحاولته في اجبارهم على تعديل الدستور وتنقيح القوانين , وتعديل قانون الانتخابات , اذ ان كل تلك المطالب سعى من خلالها الملك تدمير قاعدتهم السياسية (64) . لقد حاول الملك اظهار ان الثورة الدستورية وحزب الشعب , ما هي الا كذبة ارادت زمرتها ان تستحوذ على البلاد , وانه لم يرى أي شيء لمظاهر السياسة



الديمقراطية للبلاد , حتى وان كان هناك دستور تمت صياغته وفق المبادئ الديمقراطية كما يدعي
اعضاء حزب الشعب .

وتجدر الإشارة , الى ان الخلافات والصراعات السياسية لم تقتصر على الملك فحسب , بل شهد
عام ١٩٣٤ , ثلاثة امور سياسية مهمة اولها , كانت تخص بعض الصراعات السياسية بين الحكومة
والملك , وثانيها, يتعلق بطلب الزيادة في الميزانية الخاصة لوزارة الشؤون الاقتصادية , وثالثها , حول
اضراب ومشادة كلامية بين وزير الشؤون الاقتصادية المستشار المالي فرا ساراساس (Phra-
Sararas) وبين الحكومة, اذ كان الخلاف يدور حول الخطة الاقتصادية التي قدمها فرا ساراساس في
عام ١٩٣٤ , وادى بالتالي الى حصول صراع سياسي حول العديد من المشكلات الاقتصادية . (65)

ونتيجة لذلك قام اربعة وزراء بتقديم استقالاتهم في العام نفسه , وهم وزراء الدفاع والداخلية والتعليم
والشؤون الاقتصادية, في الوقت نفسه, حدث صراع سياسي آخر حول تعيين وزير للمالية , وقد وقع
الاختيار على تشاو فرايا سيريدارهاديبو (Chao-Phraya-Siridharmadhibu) الذي كان قوياً
وحازماً في التعامل مع تخصيص ميزانية الدولة , لكن كانت هناك معارضة ضده , واكد ذلك المستشار
المالي البريطاني جيمس باكستر (James-Baxter) بقوله: " لقد تم سحب الميزانية بالكامل من بين يديه
, وتم التعامل معها بالتفصيل من قبل مجلس الدولة بأكمله", عندها اعرب سيريدارهاديبو عن رغبته في
الاستقالة , لكنه كان مقتنعاً بان بقائه سيجنب الصدام بين المعتدلين والمتطرفين , ويعود سبب ذلك
الصدام لأن الجناح العسكري التابع لفييون اراد ان يتولى منصب وزارة المالية حليف يختارونه من
انصارهم , وفي المقابل اراد الجناح المدني بقيادة بريدي ان يتولى ذلك المنصب حليف من انصارهم
ايضاً, ومن ذلك المنطلق كان من الممكن اذا استقال سيريدارهاديبو من منصب وزير المالية فسيؤدي
الى نزاع سياسي خطير (66) . من الواضح ان هذا التنافس يندر بصراع سياسي مستقبلي بين الجناحين
المدني والعسكري , فبعد تخلصهم من الملك , اخذ كل منهما يعمل للإطاحة بالآخر.

ومن زاوية اخرى, في تلك المدة ارسلت الولايات المتحدة برقية (67) , في عام ١٩٣٤ حوت ردها
على الاقتراح التايلاندي بخصوص تنقيح معاهدة الصداقة والتجارة بين الولايات المتحدة وتايلاند عام
١٩٣٣ , والتي ارادت الاخيرة من خلالها تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع المعاناة عن تجارة



البلاد الخارجية , والتخفيف من المشاحنات والصراعات السياسية التي تحدث داخل الحكومة وقتذاك , وقد اكدت الولايات المتحدة بأنها ستراجع المواد المشار اليها في البرقية السابقة من قبل الحكومة التايلاندية , اما فيما يخص المواد الاخرى فسيتم تأجيلها الى وقت آخر . (68)

واما فيما يتعلق ببرد الحكومة التايلاندية على مطالب الملك السابقة , فكان ردها مهذباً , لكنه في الوقت نفسه حازماً , وذلك ضمن مذكرة ارسلها فاهول الى الملك في التاسع من كانون الثاني ١٩٣٥ , حيث اشار فيها الى ان الحكومة قد اتخذت بالفعل خطوات من اجل تلبية معظم المطالب التي قدمها الملك في اول مذكرتين ملكيتين قد ارسلت في أواخر ايلول من عام ١٩٣٤ , باستثناء التدخل في الاجراءات القضائية , والتي تتضمن مذكرات القبض بحق الذين شاركوا أو مشتبه بهم في تمرد الامير بوراديت عام ١٩٣٣ , اذ انها اصبحت من واجبات المحاكم , اما بالنسبة للمطالب الاضافية الاخرى , فأعربت الحكومة عن قبولها لفكرة ان المسؤولين الحكوميين المفصولين يجب ان يحصلوا على معاشاتهم التقاعدية , وكذلك امكانية محاولة تخفيف الاحكام الصادرة على المتمردين المدانين , وفيما يخص المطالب التي تمس مسالة الدستور وقانون الانتخابات , فرفضت الحكومة تلك المطالب , بالإضافة الى رفض الحكومة في السماح بتكوين جمعيات أو احزاب سياسية التي طالب الملك بالسماح بتنظيمها , ونتيجة لذلك وفي الاجتماعات اللاحقة مع الوفد الحكومي في لندن . (69)

اعلن الملك براجاديبوك عن اغلاق المفاوضات , واتهم الحكومة بأنها قامت بإرسال الوفد , من اجل " الدعاية " فقط , وطلب الملك ان تمنح الجمعية الوطنية فرصة للنظر في مطالبه , واعطاء القرار النهائي بشأن مستقبل الملك ببقائه على العرش أو تنازله (70) . من الواضح كان هناك صراع ارادات بين الحزب الحاكم والملك من اجل صلاحيات أوسع للتحكم بقرارات الحكومة , وكلاهما يحاول تقليص سلطات الآخر بالطرق القانونية .

وعليه , استخدمت الحكومة صلاحيات تحديد اجندتها , وعندما عقدت الجمعية الوطنية جلستها في الساعة (٣:٠٠) يوم الحادي والثلاثون من كانون الثاني ١٩٣٥ , طلبت الحكومة من الجمعية الدخول في مداوات سرية حول مناقشة بعض الصلاحيات , وادعى بعض الاعضاء بأنه ليس لديهم أي فكرة عن أي مداوات , ومن الجدير ذكره , كان حضور الاعضاء في تلك الجلسة اكثر من المعتاد , وربما مررت رسالة لهم

بأنه ستناقش موضوعات مهمة خلالها , وبمجرد ان بدأت المداولات , تم النظر مباشرة في بعض طلبات الملك , وخلال الجلسة فشلت في اعطاء تفويض واضح لما طلب من الجمعية الوطنية تحديده , عندها اضطرت الحكومة الى قراءة الكثير من الوثائق عن المسائل والنقاشات التي جرت بين الحكومة والملك مؤخراً, والتي لم يسبق لمعظم الاعضاء رؤيتها أو سماعها من قبل , ثم بعد استراحة قصيرة للجمعية استمرت حوالي ساعة , ناقش المشرعون عشرة مطالب قد اثارها الملك , وقد لقيت بعض النقاط التي تخص الملك استجابة من بعض الاعضاء في الجمعية, لكنهم كانوا اقلية, ومن ناحية اخرى, انتقد مشرعون آخرون ؛ بسبب ما سموه " خداعة وحججه " , اضافة الى محاولته تجاوز حدود سلطته الدستورية في مساومة لتلك المطالب كشرط لبقائه على العرش, وقد انتهت المناقشات والمداولات في الساعة الحادية عشر مساءً , وقد توصلت الجمعية الوطنية الى قرار يرفض مطالب الملك , وحظي القرار بتأييد وتصويت الجمعية الوطنية بالإجماع (71) . يبدو ان حزب الشعب قد كسب صراعه مع الملك بالطرق الدستورية , وذلك من خلال رفض اعضاء الجمعية الوطنية التصويت على مطالبه .

ونتيجة رفض الجمعية والحكومة لمطالبه , قرر الملك براجدايوك تنفيذ تهديده السابق والقاضي بتنازله عن العرش, وبالفعل تنازل الملك عن العرش في الثاني من اذار ١٩٣٥ , وانتقد النظام الذي حل محله , في رسالة عامة, اوضح فيها الى انه مستعد لنقل السيادة الى الشعب التايلاندي , واكد في رسالته ايضاً بأنه كانت غايته تسليم السلطة للشعب وليس للحكومة الحالية بقوله : " انني على استعداد للتنازل عن السلطات التي كنت امارسها سابقاً الى الشعب ككل , لكنني لست على استعداد لتسليمها الى أي فرد أو أي مجموعة , لاستخدامها بطريقة استبدادية دون الالتفات الى صوت الشعب " , وعلى الرغم من ان ذلك التنازل عن العرش كان بمثابة الحل النهائي للسلطات الملكية, لكن ايضاً ان ما تبع ذلك القرار لم يكن ديمقراطية تشاركية حقيقية كما كانت الحكومة تدعي بها . (72)

فتم احتكار السلطة السياسية من نخبة يديرها حزب واحد هو حزب الشعب, والتي وعدت سابقاً بحكم الديمقراطية الانتخابية الكاملة عندما يكون نصف السكان قد اكملوا تعليمهم الابتدائي (73) . من الواضح كان حزب الشعب يريد السلطة العليا في البلاد دون ان يشاركه احد , وبالتالي رفض مطالب الملك

واجبره على التنازل عن الحكم, لتفرغ العملية السياسية له , أو ربما سينصب ملك ضعيف مسلوب الارادة .

وبعد تنازله عن العرش التايلاندي (74) , تخلى كذلك عن حقه في تسمية خليفة من بعده , وبعدها قامت الحكومة بإصدار قرار بشأن خلافة العرش, وبموافقة من اعضاء الجمعية الوطنية , وقد كان هناك بعض الامراء الذين سيقع الاختيار عليهم, وفقاً للدستور ولقانون خلافة العرش بعد الملك براجاديبوك (راما السادس) , اقترح بريدي واعضاء آخرون في الجمعية الوطنية والحكومة ان يختاروا بالإجماع الأمير اناندا ماهيدول (Ananda-Mahidol) البالغ من العمر وقتها عشر سنوات باسم راما الثامن (Rama VIII) , الذي كان والده الراحل الامير سونغكلا (Songkhla) من ابناء الملك شولالونغكورن (Chulalongkorn) (1868-1910) الملك الراحل, ولأن الملك اناندا كان قاصراً , انشأ مجلس وصاية , لممارسة مهام السلطة الملكية دستورياً بدلاً عن الملك الصغير . (75)

وبالرغم من ذلك الاجراء , واجهت الحكومة صعوبة في اختيار مجلس الوصاية , فرفض امراء عدة دعوة الحكومة بأن يكونوا اعضاء في مجلس الوصاية , لأنهم لم يكونوا على استعداد للتعاون مع نخبة جديدة كانت بينها وبينهم العديد من الخلافات , واتضح ذلك من خلال الضغوط التي مورست على الامير انواتارا (Anuwatara) اول رئيس لمجلس الوصاية , اذ انتحر بعد ان تولى المنصب بمدة قصيرة, واتهمته العائلة المالكة بأنه " مرتد " , يعطي ذلك مؤشراً لعمق الصراع بين الملوك من جهة والنخبة الحاكمة من جهة اخرى , وكان الملك الصغير اناندا يعيش في سويسرا مع عائلته ولم يأتي الى تايلاند سابقاً (76) . رغم تنازل الملك براجاديبوك على العرش , الا ان البلاد لم تشهد هدوءً واستقراراً سياسياً, سواء بين النخب السياسية الحاكمة, أو بين اعضاء مجلس الوصاية , الذين كانوا من العائلة المالكة, اذ اصبح بعضهم يتهم البعض الآخر بالخيانة والتآمر, لأنه عمل مع الحكومة التايلاندية من خلال قبوله بمنصب الوصي على الملك.

الخاتمة : -

توصلت خاتمة الدراسة الى استنتاجات عدة منها : -

١- في ظل نظام الحكم الدستوري الجديد حاول حزب الشعب الحاكم تبرير ثورة عام ١٩٣٢ , بأنه استولى على السلطة السيادية من النظام الملكي المطلق , من اجل أحداث تغييرات في نظام الحكم على غرار النمط الاوروبي الديمقراطي .

٢- بعد أن تولى حزب الشعب الحكم في تايلاند , لم يعترف بأن العنصر الاساسي للنظام الديمقراطي الاوروبي, هو نظام تعددية حزبية , اذ ظل هو الحزب الوحيد الذي يحكم البلاد, بالتالي اصبحت مشكلة المطالبة بتشكيل احزاب سياسية , إحدى المشاكل التي واجهت الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الاولى من الحكم الدستوري .

٣- خلال مدة الحكم الدستوري في تايلاند , اصبحت العلاقة بين الملك والجمعية الوطنية في توتر واضطراب مستمر, أدعى الملك خلالها بأن حزب الشعب كان يهيمن على جميع مفاصل الدولة , كما عمل الملك على تعيين جواسيس لمراقبة اعضاء الحزب الحاكم .

٤- في تلك المدة , حصلت خلافات شديدة بين حكومة مانو واطباء الجمعية الوطنية , ادى بالتالي الى قرار اتخذه الحكومة بغلاق الجمعية الوطنية , وبتحريض من الملك براجاديبوك, قام خلالها مانو بعدم السماح بتشكيل احزاب سياسية , وكذلك الغاء تشكيل حزب الشعب , اضافة الى اعطاء حكومته الجديدة صلاحيات تشريعية , وهي تعتبر قرارات غير دستورية ليست من صلاحيات السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الوزراء .

٥- حصل في عام ١٩٣٣ , ثلاث انقلابات عسكرية , الاولى , كانت بقيادة رئيس الوزراء مانو باكورن , أما الثاني , كانت بقيادة فاهول الذي استولى على السلطة من مانو , وقام بتشكيل حكومة جميع افرادها اعضاء في حزب الشعب , كما طلب من الملك اصدار امر ملكي بالسماح بعودة الجمعية الوطنية الى

مزاولة اعمالها الحكومية , بعد ان اغلقها مانو في وقت سابق , أما الثالث , والذي فشل في تحقيق مسعاه , كان بقيادة الامير بووراديت , الذي استاء من الانقلاب على حكومة مانو وعودة بريدي الى تايلاند .

٦- بعد القضاء على انقلاب الامير بووراديت , اصبحت حكومة فاهول وحزب الشعب خاصة الجناح العسكري هم المسيطرون على الاوضاع السياسية في البلاد, اذ ان فييون حاول تقوية المؤسسة العسكرية لكي تتمكن من القضاء على جميع الاضطرابات المعارضة للحكومة في تايلاند .

٧- بعد محاولة اعضاء حزب الشعب السيطرة على جميع زمام الامور السياسة في البلاد, لذلك قام اعضاءه في الجمعية الوطنية بتشريع قوانين تناهض الملكية , وتحد من سلطتها ونفوذها في البلاد, مما اثار استياء الملك براجاديبوك , الذي بدوره اعترض على التوقيع على تلك القوانين , مهدداً الحكومة عن طريق عدة مطالب اعداها لكي تنفذها الحكومة , واذا لم تقبل بذلك , فانه يقوم بالتنازل على العرش , الا ان الحكومة وبعد مداوات عدة بينها وبين الملك , رفضت تلك المطالب , متحججة بان الملك لا يملك الصلاحيات الكافية التي كفلها له الدستور, لكي يعترض على تلك القوانين , وقد ادى رفضها ذلك, الى قيام الملك بتنفيذ تهديده والتنازل على العرش عام ١٩٣٥ .

الهوامش : -

(, وهو اسم تاريخي اطلقه البرتغاليين على الناس الذين عاشوا في Sayam) تايلاند : كانت تعرف سابقاً باسم سايام¹ (في عام ١٨٥٠ , واصبحت Siam) منذ عام ١٥٩٢ , ثم تغير الاسم الى سيام (Chao-Phraya وادي تشاو فرايا) تعرف به حتى عام ١٩٣٩ , عندها تم تغيير الاسم الى تايلاند والتي تعني "ارض الحرية", ثم اعيد تسميتها الى سيام مرة اخرى عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ , اذ اعيد اسم تايلاند وبقيت حتى الوقت الحاضر للتوسع ينظر : -
John W. Henderson , Area Hand Book for Thailand , Washington , 1971, p. 6 .

²(Christian Erni , The Concept of Indigenous Peoples in Asia , International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA) , Copenhagen-Denmark , 2008 , p. 443 .

³(Timothy D. Hoare , Thailand Aglobal Studies Hand book , ABC Clio , Californio , 2004 , pp. 16 – 19 .

⁴(Matt Clayton , History of Thailand A Captivating Guide to the Thai People and Their History, n.p., Copyright , 2021, pp. 9 – 11 .

⁵- () للتوسع في تاريخ المون والخمير ينظر :-





Ronald D. Renard , Anchalee Singhanetra Renard , Mon-Khmer Peoples of the Mekong Region , Chiang Mai University Press , Thailand , 2015 , pp. 2 – 6 .

⁶⁾(Matt Clayton , op. cit , pp. 9 – 11 .

⁷⁻() للتوسع في تاريخ مملكة سوختاي ينظر :

Ibid , pp. 14 – 19 .

⁸⁻() للتوسع في تاريخ مملكة ايوتايا ينظر :

Chris Bake, Pasuk Phongpaichit , Ahistory of Ayutthaya (Siam in the Early Modern World) , Cambrldge – University Preess , New York –USA , 2017 .

⁹⁻() للتوسع في حكمه والاسباب التي ادت الى سوء وتردي الاوضاع العامة في تايلاند ينظر :

Matthew Phillip Copeland , Contested Nationalism and the 1932 Overthrow of the Absolute Monarchy in Siam , Published Dissertation of Philosophy , The Australian National University , 1993 .

¹⁰⁻() للتوسع في بداية تشكيل الحزب والقيام بالثورة الدستورية عام ١٩٣٢ ينظر :

Perasant Ratanakul Serireongrith , The 1932 Coup in Thailand : An Account of the Participant in the Coup , Unpublished A thesis of Master of Arts , College of Arts , College of Graduate Studies , Western Michigan University , 1938 .

¹¹⁾(Maher Chasib Hatem Al Fahad ,Constitutional Revolution in Thailand 1932,Aegaeum Journal, Issue. 4 ,Vol. 8 , 2020 , p. 2 .

¹² () للتوسع في مشكلة الازمة الاقتصادية اسبابها ونتائجها ينظر :-

Thilo Albers , Martin Uebee , The Global Impact of the Great Depression , London School of Economics and Political Science , No. 218 , 2015 .

¹³⁾(Patit Paban Mishra, The History of Thailand : The Greenwood Histories of The Modern Nations, Published by ABC – CLIO, LLC, California, 2010, pp. 104 – 105 .

¹⁴⁾(Ibid , pp. 104 – 105 .

¹⁵⁻() للتوسع في بنود الدستور التايلاندي لعام ١٩٣٢ ومهام الجمعية الوطنية ينظر :

Par Jean Marie Crouzatier ,Transitions Politiques en Asie du sud –est Le systeme constitutionnel et politique de la Thaïlande , 1 edition , Presses de l' Universite Toulouse 1 Capitole , Toulouse , 2012 , pp. 38-44 .

¹⁶⁾(Patit Paban Mishra , op. cit , pp. 105 – 106 .

¹⁷⁾(Ibid , pp. 105 – 106 .

¹⁸⁾(Federico Ferrara , The Legend of King Prajadhipok Tall Tales and Hard Facts on the Seventh Reign in Siam,Department of Asian and International Studies,University of Hong Kong, n .d. ,p. 15.

¹⁹⁾(Chaiwatt Mansrisuk , Successful Transition Failed Consolidation : Historical legacies and Problems of Democratization in Thailand , Unpublished Dissertation of Philosophy , der Albert – Ludwigs – Universitat, 2017 , pp. 49 – 50 .

²⁰⁾(Ibid , pp. . 49 – 50 .

²¹⁾(Michael Steinmetz , op . cit , p. 58 .





²²⁾(Evan M . Berman , Administration in Southeast Asia Thailand – Philippines- Malaysia – Hongkong – And Macao , Crc Press Taylor- Francis Group , Boca Raton London – Newyork , 2011 , p. 35 .

²³⁾(Patit Paban Mishra , op . cit , pp. 108 – 109 .

²⁴ () فرايا ثونا وانيكموننتري : (١٨٩٥-١٩٧٢) ، وهو شخصية مثقفة اذ درس في الولايات المتحدة الامريكية ، والذي كان مسؤولاً حكومياً رفيع المستوى يشغل منصب كمنصب وكيل وزارة الزراعة والتجارة ينظر : -

Eiji Murashima , Democracy and the Development of Political Parties in Thailand 1932 -1945 , Graduate School of Asia – Pacific Studies , Waseda University , Tokyo, 1991 , p. 20 .

²⁵⁾(Ibid , pp. 20 - 21 .

²⁶⁾(Ibid , p. 24 .

²⁷⁾(Ibid , p. 24 .

²⁸⁾(Chaiwatt Mansrisuk , op . cit , p. 51 .

²⁹⁾(Eiji Murashima , op . cit , p. 24 .

³⁰⁾(Thanavi Chotpradit, Revolution versus Counter-Revolution: The People's Party and the Royalist in Visual Dialogue , Unpublished Dissertation of Philosophy , Birkbeck College , University of London, 2016, p. 60.

³¹ () للتوسع في خطة بريدي الاقتصادية ينظر : -

Makoto Nambara , Economic Plans and the Evolution of Economic Nationalism in Siam in the 1930 , Unpublished Dissertation of Philosophy , School of Oriental and African Studie , University of London , 1998 , pp. 62 -88 .

³²⁾(Ibid , p. 78 - 89 .

³³⁾(Thanavi Chotpradit , op . cit , p. 60 .

³⁴⁾(Chaiwatt Mansrisuk , op . cit , p. 51 .

³⁵⁾(Scot Barme , Luang Wichit Wathakan: of Ficial Negitimacy Prior To World War II , Unpublished A thesis of Master of Philosophy , Faculty of Asian Studies , The Australian National University , 1989 , p. 68.

³⁶⁾(Chaiwatt Mansrisuk , op . cit , p. 51 .

³⁷⁾(Somchai Preechasinlapakan , Dynamics and Institutionalization of Coups in the Thai Constitution, Institute of Developing Economies (V.R.F.) , Japan , 2013 , p. 9 .

³⁸⁾(Chaiwatt Mansrisuk , op . cit , p. 51 .

³⁹⁾(Eiji Murashima , op . cit , pp. 26 - 27 .

⁴⁰⁾(Ibid , pp. 26 – 27 .

⁴¹⁾(Somchai Preechasinlapakun , op . cit , pp. 9 – 10 .

⁴²⁾(Eiji Murashima , op . cit , pp. 27 – 28 .

⁴³⁾(Scot Barme , op . cit , p. 78 -79 .

⁴⁴⁾(Eiji Murashima , op . cit , p. 28 .

⁴⁵⁾(Ibid , p. 29 .

⁴⁶⁻ () للتوسع اكثر في انقلاب الامير بووراديت عام ١٩٣٣ ينظر :-

Nattapoll Chaiching , The Boworadet Rebellion 1933 , International Journal of Management and Applied Science , Vol. 4 , Issue . 4 , April , 2018 , pp. 92 – 94 .

⁴⁷⁾(Ibid , pp. 92 – 93 .





⁴⁸) (Ibid , pp. 92 – 93 .

⁴⁹) (Thanavi Chotpradit , op . cit , p. 60 .

⁵⁰) (Nattapoll Chaiching , op. cit , pp. 94 -95 .

⁵¹) (Vichitvong Na Pombhejara , Pridi Banomyong And The Making of Thailand's Modern History , Second edition , Com mittees on The Project for The National Celebration on The Occasion of th Centennial Anniversary of Pridi Banomyo ng Senior Statesman (private Sector) , Thailand , 2001 , pp. 83 – 86 .

⁵²) (Ibid , pp. 86 - 88 .

⁵³) (Ibid , pp. 88- 91 .

⁵⁴)) Matt Clayton , op. cit , p. 68 .

⁵⁵- () للتوسع في تعديل المعاهدة التايلاندية –الامريكية ينظر الوثيقة الاتية :-

F.R.U,S , Telegram from The Siamese Minister (Prince Damras) to the Secretary of State Washington (Siam Proposed Revision of The Treaty of Friendship And Commerce Between The United States And Siam Signed December 16-1920) ,No. 119 , Vol. III, October 16 , 1933 , Washington , pp. 767 - 771.

⁵⁶) (Ibid , p. 767 .

⁵⁷) (Federico Ferrara , op. cit , p. 27 .

⁵⁸) (Ibid , pp. 27 - 28 .

⁵⁹) (Ibid , p. 28 - 30 .

⁶⁰) (Ibid , p. 28 - 31 .

⁶¹) (Scot Barme , op. cit , p. 94 .

⁶²) (Ibid , p. 94 .

⁶³) (Federico Ferrara , op. cit , pp. 31 – 32 .

⁶⁴) (Eiji Murashima , op. cit , p. 38 .

⁶⁵) (Makoto Nambara , op. cit , pp. 132 – 133 .

⁶⁶) (Ibid , pp. 132 – 133 .

⁶⁷- () للتوسع في رد الحكومة الامريكية على البرقية التايلاندية ينظر الوثيقة الاتية :-

F.R.U,S , Telegram from The Secretary of State to the Minister in Siam (Baker) (Proposed Revision of the Treaty of Friendshipp and Com-Merce Between the United States and Slam Signed De-Cember 16 1920) , No. 1103 , Vol. III , June 16 , 1934 , Washington , pp. 845 – 846 .

⁶⁸) (Ibid , p. 844 .

⁶⁹) (Federico Ferrara , op . cit , p. 36 .

⁷⁰) (Ibid , p.36 .

⁷¹) (Ibid , p. 37 .

⁷²) (Yun han Chu , and others , How East Asians View Democracy , Copyright Columbia University Press , New York , 2008 , pp. 115 – 116 .

⁷³) (Ibid , p. 116 .

⁷⁴ () وبعد تنازل الملك على العرش , لم يعد ابداً الى تايلاند حتى وفاته عام ١٩٤١ , وقد عبر صحفيين شهدوا على التنازل , اكذوا ذلك بقولهم " ربما لم يحدث قط في التاريخ ان يتنازل ملك عن العرش , مع القليل من الاجراءات الرسمية "

"





Andrew Macgregor Marshall , Akingdom In Crisis , Second edition, Zed Books Ltd , London , 2014 , p. 73 .

⁷⁵⁾ (Supamit Pitipat ,The Evolution of the Thai monarchy in the Constitutional Period 1932 – Present ,Unpublished A thesis of Master of Arts ,The American University ,1990 , pp. 23 – 24 .

⁷⁶⁾(Ibid , pp. 25 – 26 .

قائمة المصادر :-

أولاً / وثائق وزارة الخارجية الامريكية :

1- Department of State , Foreign Relations of the United States ,Diplomatic Papers 1921,Vol. III , (The Far East), U.S Government Printing Office , Washington , 1933 .

2- Department of State , Foreign Relations of the United States ,Diplomatic Papers 1921,Vol. III , (The Far East), U.S Government Printing Office , Washington , 1934 .

ثانياً / الرسائل والاطاريح :

1-Chaiwatt Mansrisuk,Successful Transition Failed Consolidation :Historical legacies and Problems of Democratization in Thailand,Unpublished Dissertation of Philosophy,der Albert-Ludwigs-Universitat,2017.

2-Matthew Phillip Copeland , Contested Nationalism and the 1932 Overthrow of the Absolute Monarchy in Siam , Published Dissertation of Philosophy , The Australian National University , 1993 .

3-Makoto Nambara , Economic Plans and the Evolution of Economic Nationalism in Siam in the 1930 ,Unpublished Dissertation of Philosophy,School of Oriental and African Studie ,University of London ,1998.

4-Perasant Ratanakul Serireongrith , The 1932Coup in Thailand : An Account of the Participant in the Coup , Unpublished A thesis of Master of Arts , College of Arts , College of Graduate Studies , Western Michigan University , 1938 .

5-Scot Barme ,Luang Wichit Wathakan:of Ficial Negitimacy Prior To World War II,Unpublished Athesis of Master of Philosophy,Faculty of Asian Studies,The Australian National University 1989.

6-Supamit Pitipat,The Evolution of the Thai monarchy in the Constitutional Period 1932– Present, Unpublished A thesis of Master of Arts , The American University ,1990 .

7-Thanavi Chotpradit,Revolution versus Counter-Revolution:The People’s Party and the Royalist in Visual Dialogue,Unpublished Dissertation of Philosophy,Birkbeck College,University of London ,2016 . 7-Thanavi Chotpradit,Revolution versus Counter-





Revolution: The People's Party and the Royalist in Visual Dialogue, Unpublished Dissertation of Philosophy, Birkbeck College, University of London, 2016 .

ثالثاً / الكتب :

- 1- Andrew Macgregor Marshall Akingdom In Crisis, Second edition, Zed Books Ltd, London , 2014.
- 2- Chris Bake, Pasuk Phongpaichit , A history of Ayutthaya (Siam in the Early Modern World) , Cambridge – University Press , New York – USA , 2017 .
- 3- Christian Erni, The Concept of Indigenous Peoples in Asia, International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA) , Copenhagen-Denmark , 2008 .
- 4- Evan M .Berman, Administration in Southeast Asia Thailand – Philippines- Malaysia – Hongkong – And Macao , Crc Press Taylor- Francis Group , Boca Raton London – Newyork , 2011 .
- 5- John W. Henderson , Area Hand Book for Thailand , Washington , 1971, p. 6 .
- 6- Matt Clayton , History of Thailand A Captivating Guide to the Thai People and Their History, n.p., Copyright , 2021 .
- 7- Patit Paban Mishra, The History of Thailand : The Greenwood Histories of The Modern Nations, Published by ABC – CLIO, LLC, California , 2010 .
- 8- Par Jean Marie Crouzatier , Transitions Politiques en Asie du sud –est Le systeme constitutionnel et politique de la Thaïlande, 1 edition, Presses de l' Université Toulouse 1 Capitole, Toulouse , 2012 .
- 9- Ronald D. Renard , Anchalee Singhanetra Renard , Mon-Khmer Peoples of the Mekong Region , Chiang Mai University Press , Thailand , 2015 .
- 10- Somchai Preechasinlapakan, Dynamics and Institutionalization of Coups in the Thai Constitution, Institute of Developing Economies (V.R.F.) , Japan , 2013.
- 11- Timothy D. Hoare , Thailand Aglobal Studies Hand book , ABC Clio , Californio , 2004 .
- 12- Vichitvong Na Pombhejara , Pridi Banomyong And The Making of Thailand's Modern History , Second edition, Com mittees on The Project for The National Celebration on The Occasion of th Centennial Anniversary of Pridi Banomyo ng Senior Statesman (private Sector) , Thailand , 2001.
- 13- Yun–han Chu, Larry Diamond, Andrew J. Nathan, Doh Chull Shin, How East Asians View Democracy, Copyright Columbia University Press , New -York , 2008 .

رابعاً / البحوث والتقارير :

- 1- Eiji Murashima , Democracy and the Development of Political Parties in Thailand 1932 - 1945 , Graduate School of Asia – Pacific Studies , Waseda University , Tokyo, 1991.





- 2- Federico Ferrara , The Legend of King Prajadhipok Tall Tales and Hard Facts on the Seventh Reign in Siam , Department of Asian and International Studies , University of Hong Kong , n .d.
- 3-Maher Chasib Hatem Al Fahad ,Constitutional Revolution in Thailand 1932,Aegaeum Journal, Issue. 4 ,Vol. 8 , 2020 .
- 4- Nattapoll Chaiching , The Boworadet Rebellion 1933 , International Journal of Management and Applied Science , Vol. 4 , Issue . 4 , April , 2018.
- 5-Thilo Albers , Martin Uebee , The Global Impact of the Great Depression , London School of Economics and Political Science , No. 218 , 2015 .

